المؤتمر الإقليمي الثالث للأغذية والزراعة

عقد هذا المؤتمر فى القاهرة من ١ — ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣، وهو أحد المؤتمرات الأقليمية للشعبة للشرق الأدنى، وقد نشرنا فى العدد الخامس « سبتمبر — اكتوبر سنة ١٩٥٣ » كلمة « كلمات الافتتاح وجدول أعماله، وننشر فى هذا العدد ما سبق أن وعدنا بنشره من بحوثه التى تناولها بالدراسة والعرض، وقراراته التى انتهى اليها :

عرض لتطورات الأغذية والزراعة

منذ سبتمبر من عام ١٩٥١

الإنتاج الإنتاج :

إذا استثنينا من حسابنا بلاد افغانستان وليبيا وغرب باكستان وشبه الجزيرة العربية لعدم توافر معلومات عنها فإن بلاد الشرق الأدنى قد زاد فيها إنتاج الأغذية والسلع الزراعية غير الغذائية فى السنوات الثلاث الأخيرة زيادة تفوق فى نسبتها زيادة عدد السكان، ومع ذلك فإن هذه الزيادة لم تكن متناسقة، فقد كان أغلبها من نصيب البلاد ذات الفائض الغذائى، وكانت تركيا صاحبة النصيب الأوفى بجودة محاصيلها فى السنوات الأخيرة بعد أن كانت سيئة خلال عامى ١٩٤٩ و١٩٥٠، وإذا ما أخرجنا تركيا من مجال المقابلة وجدنا أنه قد تحققت للمنطقة زيادة بنسبة ٥ ٪ فى نصيب الفرد من الإنتاج الزراعى سنة ١٩٥٢ إذا قيس بمتوسط ما قبل الحرب (١٩٣٤ — ١٩ — ١٩٣٨) ومتوسط ١٩٤٨ — ١٩٥٠، وقد شملت الزيادة أغلب المحاصيل عدا الأرز فقد نقص إنتاجه بدرجة ملحوظة، فقد كان فى عام ١٩٥٢ أقل بكثير من الحد الأقصى لمدة ما بعد الحرب، كما أن نصيب الشخص الواحد منه أقل من مستوى ستوى ما قبل الحرب. وهذا راجع إلى النقص فى مياه الرى الذى اضطر مصر إلى تحديد المنطقة التى تزرع أرزاً، كما أدى إلى قلة المحصول. وفى مصر وهى أكثر

بلاد المنطقة عجزاً فى الأغذية ـ ظلت المساحة الكلية للأراضى المزروعة دون تغيير يذكر ، ولكن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب تناقصت من مليونى هيكتار فى السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب إلى متوسط مقداره ١٫٧ هيكتار لمحاصيل ١٩٥٠ — ١٩٥٢ بينما زادت مساحة الأرض المزروعة قطنا بنسبة ٦٠ ٪ فقد بلغت ٨٫٠ مليون هيكتار ، بعد أن كانت تزيد قليلا عن نصف مليون هيكتار . وكان من أثر هذه التغييرات فى استغلال الأرض ونقص محاصيل الأرز أن كان إنتاج الحبوب فى السنوات الأخيرة أقل منه فى مدة ما قبل الحرب ، كما كان إنتاج الأغذية بحساب نصيب الشخص الواحد فى سنة ١٩٥٢ لايتعدى ٩٠٪ من نصيبه خلال سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٨ .

وقد ذكرت مصر فى تقريرها أن المساحة المزروعة قمحاً وهى ٧٥٢٫٠٠٠ هيكتار تزيد بأكثر من الربع على سنة ١٩٥٢ ، كما أن المحصول الذى بلغ مجموعه ١٫٥ مليون طن فاق ما بلغه منذ عام ١٩٤٠ . وتواصل مساحة الشعير اتجاهها إلى التناقص ، كما ازداد الحد من مساحة الأرض المزروعة أرزاً لثالث سنة ، ولكن مساحة الذرة الشامية والذرة الصيفية يحتمل أن تكون أكبر منها فى سنة ١٩٥٢ نظراً للنقص البالغ فى مساحة أرض القطن . وترجع الزيادة الكبيرة فى مساحة أرض القمح والنقص الكبير فى مساحة القطن إلى ما يلى :

١ — زيادة السعر الرسمى الذى حددته الحكومة للقمح بمقدار الثلثين تقريبا

٢ — خفض أسعار القطن خفضا شديداً منذ أوائل سنة ١٩٥٢

٣ — ما أصدرته الحكومة من لوائح تحدد الحد الأدنى للمناطق التى تزرع قمحا والحد الأقصى لما يزرع قطنا .

والآن وقد سجل محصول القمح رقماً قياسياً ويتوقع أن تجود محاصيل الذرة الشامية والذرة العويجة فلا بد أن يكون مجموع محاصيل الحبوب عام ١٩٥٣ أكبر منه فى عام ١٩٤٨ ومع هذا فلا مناص من استمرار استيراد كميات كبيرة أخرى .

وقد قررت اررت الحكومة ، توخياً للحد من الاستيراد إلى أقل ما يمكن أن ترفع نسبة استخراج الدراج الدقيق من القمح فى السنة الحالية من ٨٦٫٦ ٪ إلى ٩٣٫٣ ٪ .

ولئن كولئن كان تقديم بيانات إحصائية عن محاصيل سنة ١٩٥٣ فى السودان متعذراً فان اا فان الظروف هناك مواتية جداً ، ففيضان النيل بلغ أعلى منسوب له خلال عدة سنوات سنوات مضت ، كما أن الفيضـــان فى كل من دلتا خور الجاش وطوكر كان منسوبهما فوبهما فوق المتوسط بكثير ، وكذلك كان سقوط الأمطار فيما يقرب من ثلثى البلاد هذا اا هذا العام فوق المتوسط ، وهـــذا مما يبشر بجودة محاصيل الحبوب ووفرة محصول القول القطن .

وصفوة وصفوة القول إن أبرز النقاط فيما يتعلق بالأغذية والزراعة فى الشرق الأدنى خلال الموسم الموسمين أوالثلاثة المواسم الماضية هى :

(ا) ا (ا) استمرار تعرض أغلب بلاد المنطقة لنقص المحاصيـل بسبب سوء الحالة ا الجوية وآفات الزراعة .

(ب) (ب) توسع سريع فى مساحة الأراضى المزروعة فى تركيا وتوسع أقصر مدى فى أغلب البلاد باستثناء مصر والأردن .

(حـ) ا (حـ) اتجاه عام إلى نقص المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية وخاصة القطن ا لزيادة إنتاج المحاصيل الغذائية .

(ى) ا (ى) استمرار سرعة تكاثر عدد السكان فى أغلب البلاد دون وجود سياسة تعالج الشئون المتصلة بالسكان .

التجـ التجـارة :

أبدت أبدت الوفود اهتماما بالغا بالنشرة التى قدمتها هيئة الأغذية والزراعة فى الاجتماع بعنوان « ا'ن « اتجاهات تجارة الشرق الأدنى فى سلع الأغذية والزراعة » .

ورأت ورأت أنها تمثل عرضاً رائعاً للتطورات الحديثة فى التجارة الزراعية فى الشرق الأدنى ، كبى ، كما أنها ذات قيمة كبرى لجميع البلدان التى تعنى بالتجارة .

ونظراً إلى ماللمنتجات الزراعية من أهمية بالغة فى تجارة الشرق الأدنى ، ولاعتماد بعض البلاد على محاصيل قليلة للحصول على نقد أجنبى ، وإلى تقلب أسعار بعض الصادرات الزراعية الرئيسية وعدم التأكد من الاتجاهات المستقبلة فى التجارة ، فقد استقر الرأى على أنه من الأهمية بمكان وجوب بذل مزيد من العناية بمسائل التجارة فى الشرق الأدنى .

وهذا أمر ضرورى فى الوقت الحاضر بصفة خاصة بسبب الحاجة الملحة للنهوض بالانتاج الزراعى وما يعترض ذلك إلى حد خطير من عوامل ، كعدم وجود أسواق أو فرض قيود على التجارة .

وقد ناقش المؤتمر موضوع المعونة التى تستطيع بذلها هيئة الأغذية والزراعة لبلاد المنطقة ، وأوصى بما يلى :

(ا) وجوب مواصلة هيئة الأغذية والزراعة لدراساتها عن اتجاهات التجارة الزراعية للشرق الأدنى على مثال البحث الذى قدمته عن اتجاهات تجارة الشرق الأدنى فى مواد الأغذية والزراعة .

(ب) وجوب قيام هيئة الاغذية والزراعة بالتشاور مع الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الشأن فى بحث إمكان تأليف شعب بحث لمنطقة الشرق الأدنى من أجل الأغراض الآتية :

(١) جمع المعلومات المتعلقة بالتبادل التجارى للاقليم فى السلع الزراعية .

(٢) بحث إمكانيات زيادة التبادل التجارى للاقليم فى المنتجات الزراعية ولفت النظر إلى الأسواق المحتمل وجودها داخل الإقليم ، وهى التى يتوافر لديها فائض ، وخاصة الفوائض الموسمية ، مما قد تحتاج إليه البلاد الأخرى .

تطور السياسات والبرامج الزراعية
فى الشرق الأدنى

ز قدم مكتب المؤتمر بحثاً عن تقديرات للأغذية والإنتاج الزراعى فى الشرق الأوسط عام ١٩٥٦ أجرتها هيئة الأغذية والزراعة على أساس ما ترمى اليه الحكومات من أهم أهداف ، وعلى الإحصاءات والاتجاهات السالفة .

و وتوحى هذه التقديرات بأن المستوى العام للانتاج الزراعى للمنطقة كوحدة عام ١٩٥٦ سوف يفوق نظيره فيما قبل الحرب بنسبة ٥٠ ٪ كما يفوق متوسط ما كانا كان عليه فى فترة ١٩٤٨ — ١٩٥٠ بنسبة ٣٠ ٪ ، وذلك بفرض أن الحصاد يجىء عاديا .

و وقد ألحقت بالبحث الذى أعدته هيئة الأغذية والزراعة عن الإجراءات التى اتخذت لتحقيق أهداف سنة ١٩٥٦ معلومات إضافية قدمتها مختلف الوفود فأوضحت هذه المعلومات الخطط الحالية المتبعة لإنعاش الإنتاج الزراعى .

مصر :

أ أنشىء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومى مهمته الرئيسية دراسة جميع مشروعات التنمية نمية الاقتصادية بحيث تشمل ميادين الزراعة والصناعة والتجارة ، والمأمول أن يستطيع المجلس فى خلال عام أن يضع مشروعا لثلاث سنوات للتقدم الاقتصادى فى البلا البلاد . وفيما يتعلق بالزراعة فإن هناك سياسة جديدة مبعثها ما اتضح من أن الإنتاج الزراعى لا يساير حاجات تزايد السكان السريع، ومن ثم وضعت مشروعات للتقدم الزراعى ، وهناك على سبيل المثال مشروعات لانتخاب بذور القمح والأرز والقطن لقطن، ولإنتاج وتوزيع الذرة الهجين يضاف إلى ذلك مايجرى من وضع مشروعات لتحسين المواشى الزراعية ومقاومة أمراض النباتات والحيوان . وثمة مشروعات

جديدة للرى يجرى بحثها بما فى ذلك سد أسوان العالى الذى يهيىء زيادة الأراضى الزراعية بمقدار ٨٠٠،٠٠٠ هكتار تقريبا .

السودان :

تتوقف أية زيادة ذات شأن فى الإنتاج بالمناطق الخاضعة لنظام الرى على توافر المياه . وقد أشير إلى مشروع طلمبات الجنيد على النيل الأزرق ، و إلى ما أجرى من أعمال تمهيدية ودراسات بشأن خزان الروصيرص ، تضاف الى ذلك مشروعات للاقاليم التى يرويها ماء المطر ولتحسين الماشية الزراعية . والمأمول أن يبدأ تشغيل مصنع حفظ اللحوم فى كوستى فى المستقبل القريب .

إجراءات تنفيذ برامج التقدم

الآلات الزراعية :

إن ميكنة الزراعة لا بد أن يسبقها برنامج واف يحقق ما يلى :

(ا) تدريب عمال على إدارة الآلات الميكانيكية وصيانتها .

(ب) إنشاء ورش للاصلاح وتوافر مقادير كافية من قطع الغيار .

(ج) توافر كميات كافية من مواد الوقود والتشحيم .

(د) وجود آلات زراعية ميكانيكية تناسب الظروف المحلية .

وقد أشير الى الرجاء فى إمكان تحسين الصناعة المحلية للآلات الزراعية الميكانيكية حتى يؤدى ذلك إلى قلة الحاجة إلى النقد الأجنبى .

وكانت هيئة الأغذية والزراعة قد اعتزمت عقد اجتماع إقليمى لشئون الهندسة الزراعية يتناول الآلات والأدوات الخاصة بالفلاحة للشرقين الأدنى والأقصى ، ولكن قلة المال حالت ، للأسف ، دون عقده فى سنة ١٩٥٣ على أنه يرجى أن يتم انعقاده فى سنة ١٩٥٥ ، وقد اقترح المؤتمر طلب مساعدة المؤسسات المشتغلة

بشئون الآلات الميكانيكية متعاونة من أجل الاجتماع المقترح ، والمأمول أن يعالج على وجه ملائم موضوع تآكل التربة الناشىء عن التسرع فى استخدام الجرارات .

وعليه فقد قرر المؤتمر : التوصية بأن يطلب إلى هيئة الأغذية والزراعة عقد اجتماع خاص فى سنة ١٩٥٥ لبلاد الشرق الأدنى لمناقشة موضوع الآلات الميكانيكية الزراعية والآلات الزراعية الأخرى .

تحسين إنتاج المحاصيل :

لقد استهدفت لجنة هيئة الأغذية والزراعة لتربية القمح والشعير فى الشرق الأدنى التى عقدت اجتماعاتها فى تركيا وفى مصر سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ترقية أنواع هذين المحصولين واقترحت إنشاء لجان قومية لتربية القمح والشعير فى بلاد الإقليم ، كما طلبت فضلا عن ذلك إلى هيئة الأغذية والزراعة أن تقدم الإخصائيين الإقليميين الذين قد يتولون تنسيق العمل الجارى فى مختلف البلاد كما يعملون كمستشارين للجان القومية .

وبدأت هيئة الأغذية والزراعة إعداد برنامج ١٩٥٣ — ١٩٥٤ الذى سينفذ فى ١٤ دولة ، ويشمل ٢٣٠ نوعا من القمح لفحصها من ناحية الصدأ و ١٣٠ نوعا لاختبارها من ناحية مرض التفحم ، كما يشمل اختبار ٦٠ نوعا من الشعير . وتحتاج هذه الاختبارات إلى توزيع ما يقرب من ١٦٫٠٠٠ عينة من التقاوى للمشاتل التجريبية فى الإقليم .

وقد أقر المؤتمر إجراءات تربية القمح والشعير، وعنى بإبراز أهمية اختبارات الصدأ والحاجة إلى وجود معهد لأبحاث الصدأ فى الإقليم ، ولم يغب عن البال أن هيئة الأغذية والزراعة ، وإن كانت ترحب بإنشاء مثل هذه المؤسسة الإقليمية إلا أن مساهمتها بمقتضى سياستها المقررة قد تقف عند حد المساعدة الفنية ، ومع ذلك فقد أوصى المؤتمر بما يأتى :

(ا) إنشاء مؤسسة الصدأ فى إقليم الشرق الأدنى، ويفضل أن يكون مقرها بمصر.
(ب) أن تعمل هيئة الأغذية والزراعة على استخدام إخصائى متفرغ فى تربية القمح والشعير يكون مقر عمله بالمركز الإقليمى بالقاهرة .

تحسين الماشية وتنمية المراعى وعلف الحيوان :

اعترف مؤتمر الشرق الأدنى لهيئة الأغذية والزراعة للشئون الصحية للحيوان ، الذى عقد فى قبرص فى يونيه ١٩٥٣ ، بأهمية تنمية المراعى وموارد العلف لتحسين الماشية ، وأوصى بأن يطلب إلى الحكومات النظر بعين الاعتبار على وجه عاجل فى الوسائل التى تحقق ذلك .

وقد تألفت فعلا لجنة عاملة لتنمية المراعى ومصادر العلف لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأقرت جميع الدول الأعضاء التى مثلت فى اجتماعها الثانى ، المنعقد بمدينة الجزائر فى غضون ابريل — مايو ١٩٥٣ مشروعا للتعاون على بحث مشكلاتها المشتركة .

وأوصى مؤتمر قبرص باتخاذ إجراء مماثل فى الشرق الأدنى ، وستدعى بلاد هذه المنطقة لحضور الاجتماع الثالث للجنة العاملة لمنطقة البحر الأبيض الذى سيعقد فى أنقره بناء على دعوة الحكومة التركية فى يونيه ١٩٥٤ .

وستدعى حكومات الشرق الأدنى إلى اختيار من ترشحهم للتدريب على تنمية المراعى ومصادر العلف لبلاد شرق البحر الأبيض المتوسط فى مركز التدريب الذى ستنظمه هيئة الأغذية والزراعة فى أنقرة عقب انعقاد الاجتماع .

وقد أوصى المؤتمر بالآتى :

(ا) وجوب مساهمة بلاد الشرق الأدنى فى مركز تدريب منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الذى سيعقد بتركيا سنة ١٩٥٤
(ب) تأليف لجنة عاملة للشرق الأدنى لتنمية المراعى ومصادر العلف التى قد تعمل أيضاً في تبادل المعلومات عن تحسين الماشية .

اتفاقية النبات الدولية ومكتب الأنباء العالمى بشأن أمراض النباتات والآفات :

استعرض المؤتمر ما أحرز من تقدم بعد عقد اتفاقية وقاية النباتات الدولية منذ سريان مفعولها فى ٣ ابريل ١٩٥٣ ، وقد لوحظ أنه رغم توقيع ٣٩ دولة للاتفاقية فإن مجموعة هذه الدول لاتضم بينها إلادولة واحدة من الشرق الأدنى، كما لاحظ المؤتمر أيضاً أن مكتب الأنباء العالمية لأمراض النبات والآفات التى تطلب الاتفاقية إلى هيئة الأغذية والزراعة تنظيمه بدأ عمله فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإصدار نشرة شهرية عن الإنتاج النباتى ، وقد أثبتت هذه النشرة أنها وسيلة قيمة لإذاعة الأنباء العاجلة عن ظهور الآفات والأمراض ، ومدى انتشارها ومكافحتها ، كما تذيع بلاغات الحجر الزراعى .

مكافحة الجراد الصحراوى :

استعرض المؤتمر التطورات الأخيرة لوباء الجراد الصحراوى والتدابير التى اتخذت لمكافحته . وقد أدخل فى اعتباره الموقف الخطير وما يتهدد الإنتاج الزراعى فى أنحاء الشرق الأدنى كافة ، وأيد بقوة التوصيات للاجتماع الثالث للجنة الفنية الاستشارية لهيئة الأغذية والزراعة عن مكافحة الجراد الصحراوى . كما أصدر المؤتمر التوصيات الآتية :

(ا) أن تعمل هيئة الأغذية والزراعة كهيئة مركزية للتنسيق على استنهاض الجهود الدولى وتوحيده فى مكافحة جراد الصحراء ، ونظراً إلى ما لشبه الجزيرة العربية من أهمية بالغة فإنه يجب منح معونة عاجلة لحكومات هذه المنطقة ، وأن يتبع مثل هذا فيما بعد بالنسبة لمناطق التفريخ .

(ب) نظراً إلى الحاجة العاجلة للقيام بحملات فعالة على وجه كامل ضد الجراد فى شبه الجزيرة العربية خلال مابين شتاء وربيع سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ فإنه

يلزم أن تقوم هيئة الأغذية والزراعة متعاونة مع جامعة الدول العربية على عقد مؤتمر يضم جميع البلاد المعرضة للاصابة وذلك لاتخاذ ما يلى :

(١) تقرير المدى والكيفية التى ستساهم بها الحكومات فى حملة دولية .

(٢) إعداد مشروع تنفيذى .

(٣) انتخاب لجنة للتنسيق تمثل فيها هذه البلاد تقوم بعقد اجتماعات دورية لبحث الحالات الخاصة وتقرير خطوط السياسة التى تتبع .

ويجب أن يتم انعقاد هذا المؤتمر إذا أمكن فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ ويفضل أن يكون اجتماعه فى المملكة السعودية .

(ج) يجب أن يظل المركز الرئيسى للتنسيق فى روما ، ولكن المكتب الإقليمى لهيئة الأغذية والزراعة بالشرق الأدنى عليه أن يتولى التنسيق الإقليمى وبصفة خاصة جمع ونشر الأنباء عن الموقف الراهن بالنسبة للجراد وسير الحملات القائمة لمكافحته بالإقليم .

(د) تعين هيئة الأغذية والزراعة ، مضافا إلى ما تقدم ، موظفاً ذا سلطة تنفيذية يكون مقره جده لمكافحة الجراد فى إبان فترات الحملة ، للعمل على إيجاد تعاون وثيق بين الحكومات فى شبه الجزيرة العربية ، وله أن يتولى أمر التنسيق الجوهرى والعمل فى مكافحة الجراد فى المنطقة ، والاستفادة من أية معاونات دولية قد تكفلها أوجه نشاط مكافحة الجراد من لدن الحكومات المحلية طبقا لتوصيات لجنة التنسيق .

(هـ) على تلك البلاد التى ساهمت بسخاء قبل الآن فى حملات مكافحة الجراد فى شبه الجزيرة العربية أن تواصل العمل هناك على وجه مماثل ، على الأقل ، لما قررت العمل به فى عام ١٩٥٤ أو لحين أن تخلفها أو تضم إليها هيئات دولية أخرى .

مركز للتدريب على تقدير المشروعات :

ناقش المؤتمر الاقتراح الذى قدم فى بلودان من أجل قيام هيئة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الشأن بإنشاء مركز للتدريب على التقييم الاقتصادى لمشروعات التقدم بمنطقة الشرق الأدنى . وقد أبرز المؤتمر الحاجة لانشاء مثل هـذا المركز وأعرب عن أسفه لتأخر انشائه وخاصة بالنظر إلى تعدد مشروعات التطور الزراعى فى الإقليم ، وعلى ذلك فإنه :

يوصى بإنشاء مركز للتدريب على التقييم الاقتصادى لمشروعات التطور فى البلاد العربية بأسرع ما يمكن . ويجب أن ينظم برنامج التدريب بحيث يفى بالحاجات المحلية الخاصة للاشخاص المشتركين فيه سواء فى الميدان النظرى أو العملى .

أما فيما يتعلق بسير العمل فعلا فى مركز التدريب فإن المؤتمر يرى أنه يمكن الاستفاده من المحاضرات التى ألقيت في مركزى التدريب فى لا هور وأنقره حتى يتسع الوقت للمشتركين فى مركز الميدان العملى ومعالجة مشروعات التقدم الزراعى الموجودة فعلا .

الدوافع الاقتصادية :

لاحظ المؤتمر لدى النظر فى الحوافز الاقتصادية للتوسع فى الإنتاج الزراعى أن حكومات الشرق الادنى كانت تولى النواحى الفنية لمشروعاتها اعتبارا أكثر مما توليه للناحية الاقتصادية: مثل عدم استقرار الاسعار الداخلية والخارجية، وعدم التعادل بين الاسعار التى يشترى بها الزارع، والأسعار التى يتناولها فى بيع حاصلاته، والنقص فى نظام التسويق وإعداد المحصولات للبيع . وقد رأى المؤتمر أن الحكومة قد تفيد كثيراً من قيام تبادل للانباء عن وسائل التغلب على هذه المصاعب وغيرها مما يعوق تقدم الإنتاج الزراعى، وهو لذلك :

يوصى بأن تقوم هيئة الاغذية والزراعة ، متشاورة مع المنظمات الدولية الأخرى بدراسة ما يلى :

(ا) الحوافز الاقتصادية التى يمكن استخدامها فى الإقليم لترغيب المزارع فى زيادة الإنتاج وتقدمه

(ب) الوسائل المناسبة التى يمكن أن تتبعها بلاد الإقليم للحد من تقلب الأسعار الداخلية والخارجية لمنتجات المزارع .

التسليف الزراعى والاستثمار :

استعرض المؤتمر باهتمام الإجراءات التى تتخذها مختلف حكومات الإقليم لزيادة الأموال المخصصة للتسليف الزراعى ، واتساع مدى تشغيلها ، وقد رحب بما بذلته هيئة الأغذية والزراعة من جمع المعلومات عن هذا الموضوع مما قد تكون فيه بعض المعونة لحكومات الإقليم .

وقد أحيط المؤتمر علماً بما اقترحه وزراء المالية والاقتصاد الوطنى فى البلاد العربية خلال اجتماعهم الأخير ببيروت من إنشاء بنك استثمار إقليمى للشرق الأدنى ، وإن كان قد لاحظ فى قلق قلة الأموال الممكن الحصول عليها للاستثمار فى الزراعة فى الإقليم ، وبخاصة بالنسبة للمشروعات الكثيرة المقترحة ، والحاجة إلى زيادة جوهرية عاجلة فى الاستثمار إذا أريد لأهداف عام ١٩٥٦ أن تتحقق ، ومن ثم فإن المؤتمر يوصى بالقيام بدراسة الوسائل التى يمكن بها زيادة الأموال الحالية للاستثمار فى الزراعة فى الإقليم .

وقد رحب بالتقرير الذى قدمه المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجمعية العامة للأمم المتحدة عن تأسيس صندوق دولى للتطور الاقتصادى .

فأوصى المؤتمر الدول الأعضاء بوجوب النظر فى إنشاء اتحادات قومية للتمويل الزراعى قد تعمل كوكالات قومية للصندوق الدولى المقترح لإنعاش الاستثمار فى الزراعة .

• مشكلات الأرض :

أ أبرز المؤتمر أهمية النهوض بالتقدم الزراعى ، وناقش النواحى الهامة فى علاقة المزارع زارع بالأرض ، كما أصغى فى اهتمام كبير للبيان الذى أدلى به الوفد المصرى عن المشروعات الراهنة بصدد الاستزادة من استكمال استغلال موارد النيل المائية .

و وقد تلقى المؤتمر تقارير عن سير التقدم فى تحسين الأوضاع الزراعية وانتهى إلى أنه ، أنه يمكن دفع هذا التقدم إلى الأمام بتبادل التجارب بين الدول وبين الفنيين والإداريين فى هذا الإقليم و بين أنحاء العالم الأخرى على السواء ، ولهذا فقد أوصى المؤتمر بأن تنظم هيئة الاغذية والزراعة حلقة دراسية لمشكلات الأرض فى الشرق الأدنى ، ويفضل أن يكون ذلك خلال الجزء الأخير من سنة ١٩٥٤ أو فى أوائل سنة ١٩٥٥ .

و وقد صرح مندوب سوريا بأن بلاده ترغب فى قيام هذه الدراسات بها .

ت ترقية الشئون القروية :

لد لدى مناقشة رفاهية الريف ، أبرزت أهمية تنسيق وجوه النشاط الاقتصادى والاجتماعى والصحى والثقافى فى هذا الميدان، كما رئى أن تقوم هيئة الأغذية والزراعة فى الوقت ذاته بدراسة هذه النواحى الهامة التى يجب بحثها فى دورات مؤتمرها . ولذلك أ ك أقترح أن تواصل هيئة الأغذية والزراعة خدماتها فى الميدان القروى على أوسع نطاق تس ق تسمح به ميزانيتها .

ا الخدمات الحكومية :

أبر أبرز البحث أهمية الإدارات القائمة على شئون البحوث والتعليم الزراعى والإرشاد رشاد فى وزارات الزراعة من أجل تقدم زراعى سديد ، وقد أقر المؤتمر ما ذكر من مبادئ مبادئ وأدلى بالآراء التالية عن مسألة الإرشاد :

إن أهميته للتقدم الزراعى قد عرضت للاجتماع الاقليمى للارشـاد الزراعى المنعقد فى بيروت فى يناير ١٩٥٣ ، وقام المجتمعون ، وهم يمثلون حكومات الشرق الأدنى ، بدراسة المسـائل المشتركة عن الارشاد ، وأوصوا بأن تساعد هيئة الأغذية والزراعة على تنظيم لجنة إقليميـة عاملة للارشـاد وعلى تدريب الموظفين وتبادل التجارب بين البلاد المختلفة .

وقد أشار المؤتمر إلى الحاجة لتحسين وسـائل الارشاد فى هذا الاقليم ، وأيد مقترحات مركز بيروت ، وأوصى بما يلى :

(ا) تنظيم الادارات الحـكومية بما يؤدى إلى تعزيز أعمـال البحث لضمان التزود بالحقائق الجوهرية العلمية لإعداد سـياسة التقدم الزراعى و إفادة مكاتب الارشاد بها .

(ب) تنظيم مكاتب الارشاد تنظيما قويما وابتعادها عن المهام الأخرى .

(ج) يجب أن يشمل نطاق الارشاد موضوع صيانة التربة .

(د) الاهتمام بشئون الاقتصاد المنزلية بحيث تـكون جزءاً غير منفصل عن مكاتب الارشاد .

(هـ) وجوب إنشاء مراكز تدريب إقليمية للارشاد فى البلاد التى توجد فيها الآن مكاتب إرشاد ذات مستوى عال .

(و) وجوب تعيين ضابط إرشـاد إقليمى يلحق بالمـكتب الاقليمى للشرق الأوسط ، و يجب أن تتوافر له خبرة معالجة المسائل المتصلة بالارشاد .

الاحصاءات الزراعية :

قد استعراض احتياجات الحـكومات للاحصاءات وفوائدها فى وضع الخطط الاقتصادية القومية ، وأجمع المؤتمر على أن هناك مانعين أسـاسيين للتقدم الاحصائى فى الشرق الأدنى : أولهما أن كثيراً من عناصر البرامج الاحصـائية الحالية لا تتفق

والاحتياجات الراهنة ، مما قد يؤدى إلى إهمال المسائل العاجلة ، وثانيهما أن كثيراً ممن يحتمل استخدامهم للاحصاءات لا يهتمون كثيراً بالمعلومات الاحصائية و ببرامج التقدم الإحصائى .

و ذلك أبرز المؤتمر أهمية قيام الحكومات بجعل إداراتها الإحصائية أشد ارتباطا بالاحتياجات الراهنة و بنشر جميع الاحصاءات الممكن الحصول عليها فى أقرب وقت وعلى أوسع نطاق مع مراعاة ارتباط ذلك بالاعتمادات المالية المحدودة التى تخصص فى الوقت الحاضر للاحصاءات الزراعية .

واقد لاحظ المؤتمر النقص المستمر فى ذوى الخبرة من المشتغلين بشئون الاحصاء فى الشرق الأدنى ، كما لاحظ أن بعض الجامعات والمعاهد الأخرى فى الاقليم تقوم بتعليم الاحصاء ، و بناء على ذلك فقد أوصى المؤتمر بما يأتى :

١ — أن تساهم هيئة الأغذية والزراعة فى رفع مستوى التدريب الاحصائى بمنح لدراسة الاحصاء بهذه الجامعات والمعاهد الاخرى .

وقد أبدى رأى بأن ما توجهه هيئة الأغذية والزراعة من مجموعات الاسئلة للاجابة عليها فى بلاد الشرق الأدنى معقدة لا تناسب ظروف الاقليم . وعلى ذلك فقد أوصى المؤتمر بما يلى :

١ — أن يعاد النظر فى أسئلة هيئة الأغذية والزراعة لجعلها أكثر ملاءمة للبلاد المختلفة فى الشرق الأدنى .

واقترح بذل عناية خاصة بالاستفهام الخاص باستعمال الأراضى بوضع تعريفات واضحة للبنود التى تتضمنها الاستفهامات المختلفة .

ولدى مناقشة ما تضمنته النشرات الاحصائية لهيئة الأغذية والزراعة وخاصة النشرة الشهرية للاحصاءات والاقتصاديات الزراعية ، وافق المؤتمر على أن النشرة فى وضعها الحالى ذات فائدة كبرى ، وأنها تحسنت كثيرا خلال العامين الماضيين وان كان المؤتمر يرى مع ذلك أن هناك فرصا لجعلها أكثر فائدة وخاصة للباحثين

ممن يعنيهم الامر فى الشرق الأدنى ، واقترح إدخال تحسينات فى ضوء الملاحظات الآتية :

(ا) ضرورة جعل الجداول التجارية شاملة لبلاد أكثر إذ أن تركيا والعراق وسوريا ، على سبيل المثال ، لم تذكر كبلاد مصدرة فى الجدول الخاص بالقمح ، وفضلا عن ذلك ، فيما يتعلق بالاستيراد ، ذكرت العراق وايران معا ، وكذلك سوريا ولبنان .

(ب) جعلت الوحدة أحيانا متناهية فى الكبر ، فمثلا ذكر الطباق بالآلاف المترية من الاطنان مع أن الواردات السنوية لكثير من البلدان لاتعدو مئات قلائل من الأطنان .

(ج) غالبا ما حذفت أرقام بعض بلاد الشرق الأدنى ، فمثلا حذفت بيانات انتاج البطاطس فى قبرص ولبنان وسوريا ، وكانت بيانات إنتاج الأرز فى سوريا وتركيا من ضمن المحذوفات الهامة فى جداول الانتاج

(د) أبديت رغبة فى ايجاد نظام للعرض يدل على الاستيثاق النسبى من صحة أرقام البلاد المختلفة ، إلا أنه قد أشير إلى أن هيئة الأغذية والزراعة لا تتهيأ لديها وسيلة لإقرار هذا النظام ، وان الاستيثاق من احصاءات بلد ما يختلف من موضوع إلى موضوع ومن عام إلى عام .

(هـ) ضرورة الاستزادة من نشر أسعار السلع الهامة فى التجارة العالمية وخاصة الأسعار الشاملة للثمن والتأمين وأجور النقل فى أسواق الاستيراد .

وإذا استعرض المؤتمر ما قامت به الحكومات لتعزيز أو إنشاء مكاتب للاحصاءات الزراعية وجد أن هناك تقدما إلى حد كبير مرجعه إلى كل من المشورة الفنية الخارجية، وازدياد اعتمادات الميزانيات، ونظرا لأن فريقا من بلادالشرق الأدنى لا تتوفر لديه الاحصاءات الزراعية المناسبة فالمطلوب من مثل هذه البلاد تقرير

ميزانية ، منظمة لإعداد هذه الاحصاءات الزراعية المناسبة لمشروعات تقدمها الاقتصادى والإفادة من أية معونة فنية تتيسر لها ، ومما يعرض من فرص لتدريب موظفيها .

وقد أبدى المؤتمر اهتماما باحتمال اقامة مركز عرض نموذجى فى الشرق الأدنى على غرار المركز الذى أقيم فى بانجوك خلال شتاء سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ .

كما أقر المؤتمر وجهة النظر التى تنادى بأن التطور السديد فى الإحصاء بالشرق الأدنى يتوقف على اعتراف الادارات الحكومية بأن الاحصاء كمهنة يعد من المؤهلات ، وأن الاحصائيين ذوى المؤهلات يجب أن تتساوى مرتباتهم بذوى المؤهلات الأخرى .

التغـــذية

إن تحسن مستوى استهلاك الأغذية يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للانتاج الزراعى والسياسة التجارية ، ولقد اعترف فى المؤتمر الإقليمى الأخير بأن المعلومات الأساسية عن مستوى استهلاك الأغذية والموقف الغذائى إما أنها كانت ناقصة أو لم تبذل نحوها أية عناية قط . ولا تزال هذه المعلومات أبعد ما تكون عن القبول . لذلك يؤكد المؤتمر أهمية تحسين البيانات الإحصائية عن الإنتاج والتوزيع بما فى ذلك الفاقد خلال الخزن وصنع المواد الغذائية حتى تصل إلى المستهلك .

ولما كان المتوسط القومى للمقادير الغذائية لا يمثل واقع المستهلك فعلا ، أو تأثيره على صحة فئات السكان المختلفة ، فإن المؤتمر أوصى بأن يستعرض كل بلد بصفة دورية شئون الأغذية والتغذية بين جماعات نموذجية من السكان حتى تتكامل بذلك صورة شاملة لحالة التغذية فى كل قطر من الأقطار .

وتشير البيانات التى أمكن الحصول عليها إلى أن هناك بعض التقدم فى متوسط الاستهلاك بأغلب البلاد منذ سنة ١٩٥١/١٩٥٢ ، ولكن مقادير الأغذية لا تزال غير مرضية بصفة عامة . وقد كان التحسن الظاهر بصفة رئيسية فى الأغذية المنتجة

الطاقة الحرارية كالغلال ، بينما لم تشر الأغذية الوقائية ذات القيمة الكبرى من وجهة التغذية إلى زيادة تذكر . لذلك فان المؤتمر وإن كان يعترف بالحاجة القصوى فى كثير من بلاد الإقليم إلى ارتفاع المستوى فيما يتعلق بالأغذية المنتجة للطاقة الحرارية ، إلا أنه يبرز مع ذلك أهمية الاستزادة من الأغذية الوقائية وخاصة ما كان غنياً منها بالبروتين . ولأن اللبن له مكانة خاصة فى تغذية الأطفال ، فان الجهود مبذولة فى كثير من البلاد لزيادة استهلاكه .

وقد أقر المؤتمر ما أوصت به لجنة هيئة الأغذية والزراعة لدراسة مشكلات السلع من دعوة الخبراء المناسبين إلى اجتماع إقليمى بأسرع ما يمكن حتى يمكن بذل المشورة للحكومات الأعضاء عن الوسائل المناسبة لتحسين إنتاج اللبن وتوزيعه لتشجع استهلاكه .

والسمك هو أحد المصادر الجيدة للبروتين ، وقد لوحظ أنه لا يزال هناك مجال كبير لترقية مصايد الأسماك فى الإقليم .

ونظراً لارتفاع ثمن منتجات البروتين الحيوانية ، فان الأغذية الغنية به من ذات الأصل النباتى كالبقول تستلزم عناية خاصة فى رسم السياسة الزراعية ، وقد رأى المؤتمر مع ذلك أن التقديرات التى أمكن الحصول عليها لا تشير إلى احتمال كبير لزيادة استهلاك هذه المواد فى أغلب البلاد .

وحيث لا يتوافر من مؤن المنتجات الحيوانية ما يكفى ، فيجب أن تكون الأفضلية للفئات الأكثر تعرضا للمرض ، وخاصة الأطفال والأمهات .

ولقد رأى المؤتمر الإقليمى الثانى بلودان فى سنة ١٩٥١ أهمية وجود منظمة قوية للتغذية القومية فى إنشاء سياسة زراعية وغذائية سليمة ، وأقر التوصية بإنشاء منظمة من هذا القبيل فى كل قطر ، إذ أصبحت الحاجة لمثل هذه الهيئة تزداد وضوحا ، بل لقد غدت هذه المنظمات ذات نشاط فعال فى البلاد القليلة التى توجد فيها الآن ، أما فى البلاد الأخرى ، فلم يحدث تقدم يذكر ، لذلك فان المؤتمر أوصى بأن تؤسس منظمة تغذية قومية عاملة فى كل بلد لا توجد فيه .

يمثل هـذه الهيئة ، وأن تمثل فيها المصالح الحكومية والجامعات ، والمؤسسات غيرغير الحكومية التى تهتم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بشئون التغذية وأنه فى ضوء ما تم من تجربة يفضل أن تكون هذه المنظمة مستقلة عن الوزارات الأخرى ، وأوأن تستمد اعتماداتها المالية من مصدر مركزى ، ولقد حث المؤتمر الإقليمى الثانى أيضا كل الحكومات الأعضاء على إنشاء مكتب للتغذية ، إذ بدون إنشاء مثل هـذا المكتب لا يمكن أن تؤدى منظمة التغذية القومية مهمتها بصفة فعافعالة . وسيكون هـذا المكتب مسئولاً لدى المنظمة ، وينهض بالعمل الفنى الذى تضتضع خطوطه . ولهذا فإن المؤتمر قد أوصى مشدداً بإنشاء مكاتب للتغذية فى البلاد التي لا توجد فيها مكاتب لتنفيذ ما توصي به مؤسسات التغذية الأهلية مع بذل عناعناية خاصة بجمع البيانات المتعلقة بالقيمة الغذائية لمواد التغذية المحلية .

ونظراً لازدياد توافر الأكفاء من المشتغلين بشئون التغذية فى بلاد كثيرة من من الإقليم لمعالجة مشاكل التغذية الخطيرة السائدة في هذه المنطقة ، فقد أوصى المؤتمر بضرورة اجتماع لجنة إقليمية بأقرب فرصة ممكنة ، لكى تنظر متعاونة مع الوكالات الدالدولية الأخرى ذات الشأن فى الوسائل المناسبة لحل مشكلات التغذية المختلفة فى فى الإقليم ، ولتبادل الآراء والنتائج التى أسفرت عنها إلى الآن تجارب مختلف الاالادارات القومية المشتغلة بشئون التغذية .

ولكى يتيسر لهذه اللجنة النجاح فى مهمتها ، فإنه من الضرورى أن يبدأ كل بلد بلد ، دون إبطاء ، فى إعداد تقرير مفصل عن الظروف الغذائية القائمة فيه فيه ، وأن يحدد المشكلات الرئيسية مع بيان ما يقترحه من وسائل ممكنة لمعالجتها .

شئون الغابات

أبرز المؤتمر ما لغرس الغابات من أهمية بالغة فى أى برنامج يؤدى إلى نهضة قومقومية زراعية . وقد احتل هذا البحث مكانا هاما فى التقارير التى عرضتها الوفود.

كان من دواعى الغبطة للمؤتمر أن أحيط علماً بالتقدم الذى حدث بجميع البلاد فى ميدان غرس الغابات ، وخاصة فيما يتعلق بصيانتها وتخطيطها ، وفى صياغة مايتصل بها من تشريع ، وفى الاشراف على المراعى وغرس الغابات و إعادة غرسها، وفى إنشاء إدارات ذات كفاية للنهوض بهذا الأمر .

وأبدى المؤتمر ارتياحه لما أبلغ إليه بشأن انعقاد مؤتمر غرس الغابات بالشرق الأدنى فى مدينة عمان من ١٣ إلى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بناء على دعوة كريمة من المملكة الأردنية الهاشمية ، ووافق موافقة تامة على ما أصدره المؤتمر من قرارات مع إبدائه عناية خاصة بالقرار رقم ٢٤ الذى يقضى بضرورة اعتماد هيئة الأغذية والزراعة للجنة غرس الغابات التى ستتخذ موظفى سكرتيريتها من قسم الغابات بهيئة الأغذية والزراعة .

ولكى يتوافر ما تدعو اليه الضرورة من الموظفين المختصين بغرس الغابات ، هذه الفئة القاصرة الآن فى العدد وفى المرانة الكافية عن النهوض بالسياسة التى أوصى بها مؤتمر غرس الغابات بالشرق الأدنى ، ولما كان القيام بالبحث السليم فى شئون الغابات أمراً أساسياً ، فإن المؤتمر أوصى بضرورة إنشاء مركز تدريبى لحراس الغابات فى سوريا على ضوء ما اقترح بالقرار الثالث والعشرين للمؤتمر سالف الذكر ، و بإنشاء مركز لأبحاث غرس الغابات فى سوريا ، كما اقترح فى القرار الثانى والعشرين .

ونظراً لعدم كفاية المعلومات الخاصة بالغابات فى الإقليم واستحالة الحصول على بيان دقيق سواء عن محصول الغابات الموجود أو ما يحتمل من إنتاجه منها فإن المؤتمر أوصى بضرورة اتخاذ خطوات فى أمد قريب لجمع الاحصاءات الجوهرية المتعلقة بالغابات و إعداد قوائم ببيان ما يوجد منها فى كل بلد .

ولئن كان المؤتمر قد اغتبط بما علم من ازدياد العناية بغرس الغابات فى برامج التقدم القومى ، إلا أنه عنى بإبراز ما هناك من نقص فى الغابات فى الإقليم ، وحث بناء على ذلك جميع الحكومات على اتخاذ الاجراءات الآتية :

(ا) أن يحتفظ فى كل مشروعات الرى الجديدة بحصة مناسبة من الأراضى التى يشملها الرى وموارد المياه ، وذلك للاستزادة من نطاق غرس الغابات التى تسقى بمياه الرى .

(ب) زراعة الأشجار على جسور الترع وعلى جوانب الطرق والسكك الحديدية وفى الأراضى البور التى يمكن استصلاحها .

(حـ) حث أهل القرى على القيام بغرس الغابات ، على أسس تعاونية ، فى بقاع مندمجة من الأراضى تخصص لهذا الغرض .

ولما كان الهدف الأساسى من غرس الغابات لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع سياسة سليمة لهذا الغرض ، فإن المؤتمر أوصى جميع الحكومات فى الاقليم بأن تعلن دون إبطاء سياستها فيما يتعلق بشئون الغابات .

أعمال هيئة الأغذية والزراعة فى الإقليم

لاحظ المؤتمر بمزيد من القلق ، عقب الاستماع للبيانات التى أدلى بها رجال هيئة الأغذية والزراعة عن أعمال الهيئة فى الاقليم ، أن قلة المال لديها قد حدّت إلى مدى بعيد من أوجه نشاطها ، وكان موضع القلق بصفة خاصة أن الأموال الميسورة للمساعدة الفنية لا يحتمل أن تزاد مستقبلا ، وقد يحول هذا فى الواقع دون التوسع فى برنامجها فى الإقليم ، وأن الموقف قد بات خطيراً بصفة خاصة ، ذلك لأن المطالب التى توجه لهيئة الأغذية والزراعة سوف تزداد إلى حد كبير إذا أريد لبرامج التقدم الزراعى فى الإقليم أن تتحقق ، ولهذا فإن المؤتمر أوصى جميع الحكومات الأعضاء بضرورة العناية باستعراض جميع المشكلات المتصلة بالضائقة المالية التى تعانيها الهيئة .

كما أوصى بأن تعزز هيئة الأغذية والزراعة المكتب الاقليمى للشرق الأدنى فى أسرع ما يمكن ، وأن تعطى الأفضلية لمواصلة التوسع فى البرامج العملية ،

وإذا دعت الضرورة للحد من أوجه نشـاط الهيئة ، فلا يصح أن ينطبق ذلك على البرامج العملية .

وأبدى المؤتمر اعتراضاً على الطريقة المتبعة فى الوقت الحاضر بشـأن منح هيئة الأغذية والزراعة المنح الدراسية التى تقتصر بصفة خاصـة على النواحى التى يوجد فيها خبير منتدب من الهيئة ، ولما كانت هناك نواح معينة لا تدعو الحاجة فيها إلى مساعدة خبير بينما هى ماسة إلى تدريب من هم من أبناء الاقليم ، من أجل ذلك فإن المؤتمر يرجو المدير العام إعادة النظر فى الطريقة الحالية للمنح الدراسـية بحيث يبذل هذه المنح بصرف النظر عن وجود خبراء للهيئة فى البلاد .

ولما كان من المحقق فائدة تعميم إذاعة المواد الفنية التى تتضمنها نشرات هيئة لأغذية والزراعة وأهمية تيسير الحصول عليها فى أوسع نطاق ؛

ونظراً لأن لغة معظم البلاد الأعضاء فى الإقليم هى اللغة العربية فإن المؤتمر يرجو لمدير العام النظر فى إمكان تيسير الحصول على النشرات الفنية الهامة لهيئة الأغذية والزراعة مترجمة إلى العربية ، ولعل هذا يتم بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الشأن .